



## القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٦٨ المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكّد من جديد قراراته السابقة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، وبخاصة قراراته ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، و ١٤٧٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، و ١٤٨٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣،

وإذ يُثني على التقدم الذي حققه شعب وحكومة تيمور - ليشتي، خلال فترة قصيرة للغاية، بمساعدة المجتمع الدولي، نحو تطوير الهياكل الأساسية والإدارة العامة وقدرات إنفاذ القانون والدفاع في الدولة،

وإذ يُثني أيضا على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، وإذ يرحّب بالتقدم المحرز نحو إنجاز المهام الرئيسية التي تنص عليها ولاية البعثة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢)، و ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، و ١٤٨٠ (٢٠٠٣)،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تقدم القوات وأفراد الشرطة المدنية وعناصر الدعم للبعثة،

وقد نظر في البيان الذي أدلى به وزير خارجية تيمور - ليشتي أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وطلب فيه تمديد فترة بعثة الأمم المتحدة لمدة عام واحد،

وإذ يحيط علما بالتقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/117)، وكذلك بتقريره المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/333)،



**وإذ يرحب** بتوصية الأمين العام بتمديد فترة البعثة لمرحلة توطيد أخرى مدتها عام واحد، لإتاحة أداء المهام الأساسية وضمان استدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن وتعزيزها وتدعيمها، بما يمكن تيمور - ليشتي من تحقيق الاكتفاء الذاتي،

**وإذ يلاحظ أيضا** أن المؤسسات الناشئة في تيمور - ليشتي لا تزال في طور التوطيد، وأن من اللازم تقديم مزيد من المساعدة لضمان التنمية الحثيثة وتعزيز القطاعات الأساسية، وبخاصة قطاعات العدل والإدارة العامة، بما فيها الشرطة الوطنية، وحفظ الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي،

**وإذ يشجع** حكومة تيمور - ليشتي على القيام في أقرب وقت ممكن بسن التشريعات واتخاذ التدابير المناسبة الأخرى المشار إليها في الفقرة ٦٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، والمحددة أيضا باعتبارها تدابير مطلوبة من تيمور - ليشتي في المرفقات ١ و ٢ و ٣ من التقرير ذاته،

**وإذ يرحب** بالاتصالات الممتازة والنوايا الحسنة التي اتسمت بها العلاقات بين تيمور - ليشتي واندونيسيا، **وإذ يشجع** الحكومتين على مواصلة التعاون فيما بينهما ومع بعثة الأمم المتحدة سعيا إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو تسوية القضايا الثنائية المعلقة، بما فيها قضايا تعيين الحدود وإدارتها وإخضاع المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة في عام ١٩٩٩ للعدالة،

**وإذ يبقى** ملتزما التزاما كاملا بتعزيز الأمن وتحقيق الاستقرار الدائم في تيمور - ليشتي،

١ - **يقدر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي لمدة ستة أشهر، عاقدا النية على تمديد تلك الولاية لفترة أخرى ونهائية مدتها ستة أشهر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥؛

٢ - **يقدر أيضا** تخفيض حجم البعثة وتنقيح مهامها، وفقا لتوصيات الأمين العام الواردة في الفرع الثالث من تقريره المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

٣ - **يقدر** بناء على ذلك أن تتألف البعثة من العناصر التالية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤:

١' دعم الإدارة العامة ونظام العدل في تيمور - ليشتي، ودعم العدالة في مجال الجرائم الخطيرة؛

٢' دعم تطوير إنفاذ القانون في تيمور - ليشتي؛

٣' دعم الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي؛

- ٤ - **يقرر** أن تضم البعثة ما لا يقل عن ٥٨ مستشاراً مدنياً، و ١٥٧ مستشاراً للشرطة المدنية، و ٤٢ ضابط اتصال عسكري، و ٣١٠ جنود مشكّلين، ووحدة استجابة دولية مكونة من ١٢٥ فرداً؛
- ٥ - **يقرر** أن تظل مبادئ حقوق الإنسان المقبولة دولياً جزءاً لا يتجزأ من أنشطة التدريب وبناء القدرات التي تنفذها البعثة بموجب الفقرة ٣ أعلاه؛
- ٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يُطلع مجلس الأمن عن كُتُب و بانتظام على التطورات المستجدة في الميدان وعلى تنفيذ هذا القرار، وبخاصة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في إنجاز المهام الأساسية لولاية البعثة، وفي هذا الصدد، **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ثم كل ثلاثة أشهر بعد ذلك، يتضمن توصيات تتعلق بأي تعديلات يمكن إدخالها في قوائم البعثة وتشكيلها ومهامها نتيجة لهذا التقدم، بهدف إتمام الولاية المنوطة بها بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥؛
- ٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المطلوب بموجب الفقرة ٦ أعلاه من المنطوق توصيات بشأن مهام عنصر الشرطة والعنصر العسكري وتشكيلهما لكي يستعرضها مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛
- ٨ - **يؤكد من جديد** ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، وأهمية أن يقدم المجتمع الدولي دعمه بهذا الخصوص، و**يشدد** على ضرورة أن تُنهي الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة جميع تحقيقاتها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأن تستكمل المحاكمات والأنشطة الأخرى في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥؛
- ٩ - **يؤكد** على ضرورة تنسيق المساعدات الإضافية التي تقدمها الأمم المتحدة لتييمور - ليشتي مع جهود المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، والآليات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات القطاع الخاص، وغير ذلك من الجهات الفاعلة من داخل المجتمع الدولي؛
- ١٠ - **يحث** الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على الاستمرار في تقديم الموارد والمساعدة الأساسيتين من أجل تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والطويلة الأجل في تيمور - ليشتي؛
- ١١ - **يقرر** أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.